



الوكالة الدولية السويدية للتعاون الإنمائي



اجندة العمل

الأحد الموافق ٢٠١٢/١٢/٢

الوقت	الجلسة
١:٠٠ : ٢:٠٠	تسجيل وتعارف
٢:٠٠ : ٣:٠٠	دور المجتمع المدني فى تعزيز سياده القانون أ.د. ايمن ابراهيم العشماوى رئيس قسم القانون المدنى كلية الحقوق جامعة المنوفيه
٣:٠٠ : ٣:١٥	إستراحة
٣:١٥ : ٤:٠٠	أسئلة ومداخلات

جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية

تعزيز سيادة القانون في مصر

((خلال فترة التحول الديمقراطي))

دور المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون

دكتور

أيمن إبراهيم العشماوي

رئيس قسم القانون المدني

كلية الحقوق – جامعة المنوفية

ديسمبر ٢٠١٢

مقدمه

شهدت السنوات الأخيرة انتشارا واسعا لفكرة المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم خاصة في ظل العولمة واتساع أنظمة الحكم الديمقراطية وحدث ثورة هائلة في عالم الاتصالات ، حيث صارت منظمات المجتمع المدني جهات لا غنى عنها لتقديم الخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها وأشكالها وتنفيذ خطط التنمية ، وأصبح دورها مكملا للعمل الحكومي خاصة في ظل انعدام أو ضعف التواجد الحكومي .

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا ومؤثرا في السياسات العامة للدول ، مثلما حدث في قضية حظر زراعة الألبان الأرضية ، واعفاء البلاد الفقيرة من الديون وتقديم المعونات لها ، وحماية البيئة ، والتنمية .

مفهوم المجتمع المدني

تعددت تعريفات المجتمع المدني نظرا لاختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع بدرجة كبيرة وتعدد الفلسفات والمناهج التي تناولته بالدراسة . ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموع التنظيمات غير الحكومية التي تعتمد على العمل التطوعي (الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح) ، والتي وجدت في الحياة العامة لتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وتنهض بعبء التعبير عن الفئات المهمشة في المجتمع أو المجتمع كله استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. وبذلك يشمل المجتمع المدني : المنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، واتحادات العمال والطلاب ، وجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان ، ومؤسسات العمل الخيري ، وغيرها .

ولقد كان الفيلسوف الكبير أرسطو هو أول من أشار إلى فكرة المجتمع المدني ، ولكنه لم يعرف التمييز بين الدولة والمجتمع المدني ، كما أن المشاركة في هذا المجتمع المدني كانت حكرا على النخبة فقط ، حيث كان يحرم منها العمال و الأجنب والنساء .

أما المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني فيعنى ضرورة تقليص دور الدولة في المجتمع ، وفصل الدين عن الدولة (وهو ما يعنى استبعاد الجماعات والمنظمات والهيئات ذات الطابع الديني من مؤسسات المجتمع المدني) ، وسيادة الشعب ضد استبداد الحكام. أما ماركس فيرى أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي حيث ركز على العوامل الاقتصادية مقللا من دور العوامل الثقافية في هذا الشأن .

وفي الفكر الاسلامى هناك مواقف مختلفة من مفهوم المجتمع المدني ، حيث يرفض البعض مطلقا فكرة المجتمع المدني بحجة أن هذا المفهوم يتطابق مع العلمانية باعتبارها ركن من أركان النظام الليبرالي وهو ما يتناقض - من وجهة نظرهم - مع الإسلام ، بينما يسلم البعض الآخر بفكرة المجتمع المدني . و الواقع أنه إذا كان المجتمع المدني يقوم على مفهوم المواطنة متجاوزا روابط الاسره والعشيرة والقبيلة ، فان الوثيقة التاريخية المعروفة باسم " الصحيفة " كانت بلا شك تطبيقا عمليا لإقرار الإسلام لفكرة المواطنة باعتبارها علاقة انتماء إلى ارض ووطن مشترك . وقد ظهر في تاريخ المجتمع الاسلامى الكثير من التنظيمات التطوعية التي لا تهدف الى تحقيق الربح ، متمتعة بقدر كبير من الاستقلالية عن الدولة كالأوقاف .

ورغم أن فكرة المجتمع المدني لها جذور تاريخية ، الا أن ظهورها من الناحية العملية كان فى السبعينيات حيث برزت فى دول أمريكا اللاتينية ثم انتقلت بعد ذلك الى كثير من الدول النامية ومنها مصر . والواقع أن هناك عدة اعتبارات ساهمت بشدة فى انتشار مفهوم المجتمع المدني وهى

١ - تفكك الاتحاد السوفيتى وهو ماترتب عليه محاولة البحث عن ارساء التعددية السياسية ومن أهم آلياتها مؤسسات المجتمع المدني ، حيث بدأت بعض التجمعات

- المدنية المنظمة فى الظهور للمشاركة فى عملية التحول الديمقراطى ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المجتمع .
- ٢ - عقد العديد من المؤتمرات العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية مثل المؤتمر العالمى لحقوق الانسان (فىينا ١٩٩٣) ومؤتمر قمة المرأة العالمى (بكين ١٩٩٥) .
- ٣ - هيمنة ظاهرة العولمة والتى صاحبها حركة تدفق للتمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى .
- ٤ - الدور الكبير الذى يلعبه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى دعم مؤسسات المجتمع المدنى (دعم مادى مباشر - اشتراط وجود شراكة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة لتمويل بعض المشروعات) .
- ٥ - تمتع المنظمات الحقوقية بمساحة كبيرة من الحرية فى مناقشة قضايا الحرية وحقوق الانسان والديمقراطية .
- ٦ - التطور الهائل فى وسائل الاتصال بين الشعوب مما أدى الى كسر الحواجز وتعميق الروابط بين المجتمع المدنى المحلى والعالمى .

أركان المجتمع المدنى

- ١ - الارادة الحرة والتى تظهر فى اختيار الفرد احدى مؤسسات المجتمع المدنى لينضم اليها .
- ٢ - التنظيم حيث لا يشمل المجتمع المدنى المجتمع كله ولكنه يشير الى القطاع المنظم فيه فقط .
- ٣ - الأخلاق بمعنى قبول التنوع والاختلاف واحلال التعاون والاحترام محل الصراع والمنافسة .

مؤسسات المجتمع المدني

يتكون المجتمع المدني من :

• المنظمات الأهلية غير الحكومية

• النقابات والتنظيمات المهنية.

• اتحادات العمال

• جماعات رجال الأعمال.

• النوادي ومراكز الشباب.

• المنظمات الحقوقية والدفاعية

أما الأحزاب السياسية فهناك خلاف حولها ، حيث يذهب الرأي الغالب الى استبعادها من منظومة المجتمع المدني ، وذلك لأنها تسعى الى السلطة ، وفي حالة وصول حزب معين الى الحكم فانه قد يحاول الاستئثار بالسلطة منتهكا مبادئ الحرية والديمقراطية ، مما يتناقض مع أركان المجتمع المدني .

دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل سيادة القانون

تلعب مؤسسات المجتمع المدني في جميع دول العالم - وخاصة في المجتمعات الديمقراطية - دورا بارزا في وضع أسس الحياة الديمقراطية ، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع بعيدا عن السلطة ، من خلال الرقابة الدائمة والتقييم المستمر، والمحاسبة والمساءلة ، والمتابعة والتطوير .

وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني في كافة المجتمعات أن تحسم كثيرا من القضايا المحورية في المجتمع الذي توجد فيه عن طريق ما يلي :

١ - القيام بحملات توعية دائمة لتعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع ، وذلك عن طريق توفير المعلومات خاصة فى قضايا حقوق الإنسان وحياته

٢ - المشاركة مع السلطتين التشريعية و التنفيذية في بعض القضايا الهامة مثل صياغة القوانين وتعديلها ، واتخاذ القرارات الإستراتيجية

٣ - بحث ودراسة القضايا والمشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، والمتخلفين عقليا واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطتين التشريعية والتنفيذية

٤ - مناقشة واعداد التقارير الخاصة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة

٥ - العمل على تعزيز دور الفرد والجماعة من خلال الحفاظ على الحقوق والحريات، والحد من الانتهاكات، ومعاينة القائمين عليها

٦ - العمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون

٧ - اجراء الدراسات والأبحاث في مجال التنمية

٨ - القيام بحملات توعية مستمرة لحل مشاكل الأمن وغيرها فى المجتمع

٩ - البحث عن المعلومات وتقديمها لأجهزة الدولة المختلفة حيث ان ما يمكن أن تصل اليه مؤسسات المجتمع المدني من معلومات يفوق ما يمكن أن تصل اليه هذه الأجهزة .

الدعائم التى يقوم عليها عمل مؤسسات المجتمع المدني

لابد من دعم مؤسسات المجتمع المدني عن طريق :

العمل التطوعي.

التنظيم.

الاستقلالية.

الشفافية.

المصداقية.

المساءلة.

القيادة .

• احترام دولة المؤسسات

اعتماد خطط تنمية إستراتيجية محددة

التعاون والمشاركة

احترام سيادة حكم القانون

المساواة وتكافؤ الفرص

علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة

اما أن تكون هذه العلاقة تنافسية نتيجة خلاف سياسي، أو اختلاف في الرؤى ،

أو بسبب التنافس على مصادر التمويل .

واما أن تقوم هذه العلاقة على التكامل والتعاون وهذا هو المفروض ، حيث ان

هذه المؤسسات تلعب أدوارا لا تستطيع الدولة القيام بها ، أو تقوم بأعمال تكميلية

بجانب الدولة

دور النقابات في المجتمع

- ١ - مواجهة المشاكل المترتبة على مخالفة أحكام القوانين
- ٢ : التفاوض وتوقيع عقود العمل الجماعية
- ٣- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للعمال
- ٤- العمل على رفع مستوى الوعي النقابي والثقافي لدى العمال
- ٥- اعداد وتنفيذ برامج التدريب والتاهيل المهني
- ٦- السعى لتحسين ظروف العمل وتوفير مستزمات السلامة المهنية
- ٧- توفير المعلومات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية
- ٨- تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم
- ٩ - التعاون مع جميع منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية
- ١٠ - دعم العلاقات الاجتماعية بين الاعضاء عن طريق اقامة الأنشطة الرياضية وغيرها .
- ١١ - تقديمات الخدمات المختلفة للعمال وأسرههم

الجمعيات الاهلية

هي مؤسسات يقوم على إدارتها أفراد وشخصيات عامة بجهود تطوعية .
وهدفها هو تنمية المجتمع عن طريق انشاء مجموعة مشاريع صغيرة
لتشغيل العاطلين ، ومحو الأمية وغيرها .
ويتم تمويل الجمعيات الأهلية من اشتراكات وتبرعات أعضاء هذه الجمعيات ،
أو الهبة أو التمويل . وتكون هذه الجمعيات عادة تكون تابعة لوزارة العمل ،
وتستمد شرعيتها من موافقة الدولة على انشائها ، حيث يشترط عليها عادة عدم
القيام بأى عمل سياسي مع بيان مصادر التمويل التي تعتمد عليها .

جماعات المصالح

الواقع أن جماعات المصالح أصبحت تشغل اهتماما كبيرا حيث تعتبر مؤسسات سياسية غير حكومية تؤدي وظائف لا غنى عنها في المجتمع . ويمكن تعريف جماعات المصالح أو جماعات الضغط بأنها " مجموعة منظمة من الأفراد يجمعهم هدف واحد (اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو غيره) هو التأثير على السياسات العامة التي تتبناها الدولة بطريقة تحقق الأهداف التي يسعون إليها " .

هناك فارق اذن بين الأحزاب و جماعات المصالح ، حيث تسعى الأولى للوصول إلى السلطة ، أما الثانية فغرضها هو التأثير على السياسات العامة في الدولة .

وهكذا تقوم جماعات المصالح بإثراء الديمقراطية ، وتمثيل مصالح أعضائها أمام الحكومة ، وتراقب أعمال السلطات المختلفة في الدولة ، كما تقوم بتوعية الرأي العام ، وحشد الجهود للدفاع عن مصالح فئات عديدة من الشعب أو عن قضية أو مصلحة معينة ، كما تقدم بعض الخدمات لأعضائها كالتأمين الصحي .

أنواع جماعات المصالح :

جماعات المصلحة العامة: وسميت بذلك لأنها تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع كله مثل جمعيات الحفاظ على البيئة من التلوث و جمعيات حماية المستهلك .

جماعات المصلحة الخاصة : وسميت بذلك لأنها تسعى لتحقيق مصلحة خاصة مثل نقابات العمال ، والغرف التجارية .

دور مؤسسات المجتمع المدني فى مواجهة الفساد

لا شك أن مبدأ المساءلة والشفافية هو أساس أى علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة يجب عليها أن تقدم البيانات والتقارير الواضحة عن أعمالها. وبالمقابل فإن المجتمع المدني مسؤول أيضا أمام الدولة ، وهذه الأمور من شأنها تحقيق الديمقراطية الحقيقية ومواجهة الفساد.

ويمكن للمجتمع المدني أن يسهم فى مواجهة الفساد عن طريق :

١ - تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمحاسبة فى أجهزة الدولة المختلفة ، لمحاولة اصلاح النظام السياسي والمساهمة فى رسم السياسات العامة وتعزيز حكم القانون.

٢ - توطيد علاقة المؤسسات الأهلية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية فى الدولة .

٣ - محاولة توفير المعلومات التي تمكن من القيام بدور جيد فى مراقبة التمويل السياسي للأحزاب .

٤ - مطالبة الحكومات بنشر جميع المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد فى المجتمع .

٥ - الضغط على الحكومات من أجل تنفيذ برامج الاصلاح فى المجالات المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود نوع من التعاون والتكامل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

٦ - تستطيع مؤسسات المجتمع المدني رصد انتهاكات السلطة التنفيذية للحقوق و الحريات العامة ومراقبة الأداء الحكومي لمعرفة مدى توافقه مع الدستور والتشريعات المختلفة . ومن حق مؤسسات المجتمع المدني أيضا مساءلة البرلمان فى بعض الأحوال .

٧ - ضرورة اشتراك مؤسسات المجتمع المدني في صياغة القوانين والتشريعات والضغط على البرلمان لاعتماد سياسات عادلة تلبى حاجات ومطالب مجتمعاتها .

٨ - حب على المجتمع المدني أن يلعب دورا جوهريا لتحقيق استقلال السلطة القضائية .

دور المواطن فى مراقبة الجهاز الادارى ومحاربة الفساد

الواقع أنه لا يمكن قيام نظام ديمقراطي شعبي بدون رقابة شعبية حقيقية . وفى هذا الصدد فإنه لكل مواطن الحق فى تقديم الشكوى الى الجهات المختصة ، وهناك عدة جهات تقوم بمكافحة الفساد فى مصر ومنها الجهاز المركزي للمحاسبات، والنيابة الإدارية، وهيئة الرقابة الإدارية.